

تحريك مفاجيء لقانون الانتخاب والحصص يحذر من تقسيم بيروت

اسرار الآلهة

وافق مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة على دفع مبلغ خمسة ملايين دولار لشركة سوكلين من اصل مبلغ عشرين مليون دولار مستحقة لها.

من المسؤول ؟

قررت الحكومة رفع النسبة المحددة للمقاولين واصحاب الاستحقاقات من ٣٠ الى ٦٠ في المئة على ان تسترد كل زيادة يثبت دفعها لهم.

لماذا ؟

طلب الرئيس الحصص نشر رد الحكومة على كل سؤال نيابي بواسطة وسائل الاعلام.

وفيما تنامت التوقعات حيال احتمال تقسيم بيروت، سألت "النهار" الحصص هل ابقاء بيروت موحدة، في حال قسمت الدوائر في المحافظات الاخرى، يعتبر استثناء ويتناقض مع شعار المساواة الذي تطرحه الحكومة، فأجاب: "ان تقسيم بيروت انتخابيا، في حال حصوله، هو الاستثناء بعينه. وان ابقاءها موحدة لا يتعارض اطلاقا مع المساواة بين المناطق، ذلك ان تقسيم المحافظة دوائر ينطلق من فرز الاقضية، وبيروت هي القضاء والمحافظة في آن واحد".

ولماذا يعتبر تقسيم بيروت استثناء. قال: "لن يكون استثناء فحسب بل سابقة، ذلك ان اي قانون للانتخاب لن يلحظ تقسيم اي مدينة انتخابيا في اي منطقة، واذا حصل الامر في بيروت فسيكون استثناء".

ويشار الى ان الحصص سيتوجه صباح غد الى جدة للمشاركة في اجتماعات محافظي البنك الاسلامي الذي سيتخذه رئيسا لمجلس المحافظين وسيلتقي عددا من المسؤولين السعوديين كما سيؤدي مناسك العمرة في مكة.

ووسط هذه المناخات الرسمية حول قانون الانتخاب، علم ان بحثا يتناول تقسيما جديدا للمحافظات تتداوله الاوساط السياسية ويقضي بتقسيم بيروت دائرتين والجنوب دائرتين والبقاع ثلاث دوائر (راشيا البقاع الغربي، زحلة، بعلبك المرملة)، وجبل لبنان اربع دوائر (عالية وبعبداء، الشوف، المتن، كسروان وجبيل). والشمال ثلاث دوائر (البترون والكورة وزغرتا، طرابلس والضنية وبشري، عكار). وتحديث المعلومات عن اماكن دمج دائرتي طرابلس وزغرتا وابقاء عكار دائرة واحدة ارضاء للوزير سليمان فرنجية.

برزت امس ملامح تحريك مفاجيء لقانون الانتخاب، بعضها ضمني والبعض الآخر علني، مما يوحي على الاقل وجود رغبات "عليا" في اعادة هذا الموضوع الى واجهة التداول والنقاش.

وثمة من ربط الدفع الجديد لقانون الانتخاب ببقاء بعبدات الذي جمع رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط واعضاء "جبهة النضال الوطني" مع ان كل المعطيات المتوافرة عن هذا اللقاء أكدت عدم التطرق الى القانون العتيد. غير ان الرباطين بين التطويرين لم يستبعدوا ان يكون هذا التحريك او تعويم الكلام عن القانون أحد نتائج المناخ السياسي الذي أشاعه اللقاء بما يثبت أهميته وانعكاساته مستقبلا على أي صيغة للتقسيمات الانتخابية سيتم التوصل اليها.

واذا كان مصير هذه التقسيمات لا يزال في اطار المشاريع التجريبية، فان المراقبين توقعوا امس امام موقفين علنيين لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سليم الحص.

فالرئيس لحود، على ما نقل عنه نقيب المحررين ملحم كرم، أكد انه يولي اهتماما كبيرا لقانون انتخاب "عادلا لا يلغي أحدا ويوفر الحقوق لجميع اللبنانيين".

اما الرئيس الحص فأعلن ان قانون الانتخاب "لن يصدر الا بالتوافق" موضحا ان المشروع وضع "على نار حامية والحكومة تدرس كل ما يرد عليها للخروج بقانون يساوي بين الجميع".

وأكد لـ"النهار" انه لا يزال عند رأيه في شأن ابقاء محافظة بيروت "واحدة موحدة في اي مشروع" لافتا الى ان "اي اتجاه نحو تقسيمها انتخابيا هو بمثابة خطوة الى الوراء".